أزمات قطاع غزة

واقع ورؤية

٢٠١٨

يوسف حسن حجازي

غزة – فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد..

ففي ظل الأزمة التي تعصف بقطاع غزة كان لا بد من البحث عن سبيل للخروج والنجاة، ولست من يقود الدفة ويوجه المركب، لذا ما بوسعي فعله أن أكتب ما أظن أنه قد يصلح في مثل هذه الأوقات، وأسأل الله التوفيق والسداد..

إنه من الأهمية بمكان أن تبلور الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وعلى رأسها حركة حماس رؤية أكثر واقعية تقودهم إلى تخطيط استراتيجي بعيدًا عن رومنطيقية التفكير وطوباوية المنهج، كم سيكون الغريق أحمق إذا ما تعلق بقشة، إنما عليه أن يسبح بجد حتى ينجو من الغرق، السباحة ممكنة، لكن أن يتعلق بقشة فهذا سفه، إن الحلول متاحة والفرص كثيرة، ليس علينا إلا أن نبحث عن تلك الفرص التي بالتأكيد لن تبادر بالمجيء إلينا، فالباب لن يتحرك لنجتازه، والطعام لن ينبت في أعشاش الطيور، علينا نحن أن نذهب إلى الباب، وعلى الطيور أن تسعى لطعامها، ولست أنوي أن أكتب محاضرة في التنمية البشرية أو أن أبدو مثاليًا، إنما أردت أن أبين أن التفكير السليم والسعي الجاد يمنحان المرء القدرة على تجاوز ما يراه الآخرون انسدادًا، وإن تركنا أدوات الحل خلف ظهورنا فلن نبلغ النجاة ولن نقطع بحار الأزمات.

نحن لا نواجه مشكلة في الوعي، فغالبًا ما يتشكل الوعي لدى الفصائل وبدورها تنشر الوعي في سواد الناس، لكن مشكلتنا هي ما بعد الوعي، فعندما نعي ما يحدث وندرك ما يخطط في الخفاء فهل يكفي ذلك؟؟ هل يكفي أن نعي وجود أفعى بجوارنا لنتجنب خطرها؟ هل سيقف وعينا حاجزًا أمام ما يُخطط ضدنا؟ بالطبع لا، لذا فنحن بحاجة ماسة إلى فهم مرحلة ما بعد الوعي، وامتلاك رؤية واضحة ووضع تصور ملائم للتعامل مع ما يحدث من تغيرات مستمرة..

وإنه من المؤسف أن تحاط الفصائل بالأزمات ولا تنجح مدة اثنتي عشرة سنة في وضع حلول مناسبة تحد من الأزمات، والمبررات التي تساق للتهرب من المسئولية أدنى من أن تقنع العقول، إن النجاح لا يكون حقًا إلا إذا اصطدم بكثير من الأزمات واستطاع تجاوزها، وما دمنا مستعدين للتبرير فنحن حينها نذكي ديمومة الفشل، وحركة حماس خلال اثنتي عشرة سنة من الحكم لم تقدم حلًا كافيًا لأي أزمة، بل على العكس كل سنة تزداد الأزمات، ولا يجد الشعب إلا تهربًا من الحلول، وعندما قبلت الحركة الدخول في اللعبة السياسة كان عليها أن تدرك حينها كمية القذارة التي تحيط بتلك اللعبة، فإدراكها ذلك يدفعها لأن تعد جيدًا وتقود بذكاء.

لا بد من البحث عن حلول جادة والنظر في أبسط الأمور بغير ازدراء، فحركة بسيطة في مسار القطار توصله إلى مدينة أخرى، وقد تدمره بالكامل، هناك حركات قد تبدو بسيطة جدًا لكنها ذات تأثير استراتيجي بعيد المدى، ورفرفة فراشة في بلد ما قد تكون سبب إعصار في بلد آخر..

قد أخفقت حركة حماس في سني حكمها عديدًا، كان من السهل اجتناب الإخفاقات لو تُرك الأمر لأهله، وتكلم فيه أهل الاختصاص من السياسيين والاقتصاديين بدلًا من أمراء مجالس الشورى، من ذلك:

- سوء استغلال العصر الذهبي لحكم حماس كما أميل إلى تسميته الممتد من نهاية عهد مبارك حتى فترة الثورة المصرية وما تبعها من مجيء محمد مرسي.
- تسليم حكم قطاع غزة لحكومة الوفاق دون ضمانات كافية.
- القبول بعزام الأحمد رئيسًا للوفد المفاوض في حرب ٢٠١٤، إن من سوء التقدير أن يتخذ المرء حليف عدوه شريكًا له أو وسيطًا، فمن فعل ذلك فلا يتوقع النصر، لا مجال أن ينتصر من يؤمن بحلفاء العدو كشركاء له في الانتصار.
- غياب الكفاءات في كثير من المناصب الحكومية الأمر الذي أثر سلبًا على إدارة المؤسسات والموارد.

- سوء إدارة المشاريع التي قامت بها الحركة، مما أدى إلى فشل الكثير من المشاريع وما تبع ذلك من إهدار الأموال والطاقات.
- المراوغة في قضية المصالحة، والعجز الواضح في البت فيها، واللجوء إليها عند التأزم والتراخي عند امتلاك الفرص.
- تعويض الموظفين عن مستحقاتهم بأراض حكومة وما فيه من تفريط بمقدرات الدولة وعناصر قوتها.

إن الحركة إضافة إلى إخفاقها في إدارة الحكم تعاني من مشكلات في نظامها الداخلي، فلأي وظيفة مهما دنت مؤهلات، فهل يعقل أن تكون قيادة الحركة لمن لا يمتلك مؤهلات القيادة، لا بد من النظر في بعض أنظمة الحركة، فلا يكفي أن يكون الأخ رقيبًا؛ ليترشح لقيادة الحركة، لا بد من وضع شروط صارمة، وقد لوحظ في الانتخابات الأخيرة صعود الجناح العسكري لقيادة الحركة، وذلك لأن القادة العسكريين أكثر شهرة لدى عناصر التنظيم من الدعويين، وليس الأمر إنقاصًا من شأن العسكر، إلا أن العمل السياسي يتطلب من الجهد والمتابعة مثلما يتطلب العمل العسكري، وفي بعض الأحيان يكون أشد، كما أنها ميدان مختلف بطبيعته عن الميدان العسكري، لذا كان على خالد أن يتنحى، فخالد مكانه الثغور لا القصور، القصور السياسية تحتاج إلى كادر مؤهل قادر على توجيه دفتها ليصل بها إلى الانتصار لا بمدفع يده، بل بمدفع الحنكة والدهاء.

ومن المآخذ أن الحركة تمتلك رؤية حزبية لأبعد حد، لا مشكلة في العمل من خلال الحزب لأجل مصلحة الأمة، لكن إشكالية الأحزاب أنها بشكل لا واعٍ تدفع بالحزب إلى الأمام حتى لو كان الأمر متعارضًا مع مصلحة الأمة؛ لأنه في تصور الحزب أن مصلحة الأمة هي جزء من مصلحة الحزب، فيصبح الحزب لا يدرك أي تعارض بين المصلحتين حتى لو كان هناك تعارض بالفعل، وهذه مشكلة كل حزب، تلاشي الفرق بين المصلحتين إلى حد العجز عن إدراك أي تعارض بينهما، لذا من الصعب أن يقتنع الحزب بوجود ذلك التعارض، أو بأن ما يفعله يعارض المصلحة العامة، وهل هناك مصلحة أفضل من مصلحة الحزب حسب الرؤية الحزبية؟

ما تتسم به أفعالنا نحن قيادة وشعبا أنها دائمًا تصدر كردة فعل لا كتخطيط واضح، إن قطاع غزة بيئة غير مستقرة، وكل بيئة لها تخطيط ينسجم معها، وإذا امتلكنا رؤية واضحة وتخطيطًا سليمًا فإننا بالفعل سنتجاوز كل الأزمات، ولن تصل الحركة إلى ذلك إلا بتمكين الكفاءات من داخل الحركة وخارجها للعمل في هذا المضمار، ومن الخطأ بناء أي رؤية ووضع أي تخطيط بتجاوز الكفاءات المختصة، والاعتماد على أمراء المساجد والمناطق، ومجالس الشورى الحركية التي لا تضم في الغالب الكفاءات المختصة المطلوبة، فهي تشكيلة من تخصصات عديدة لن تكون قادرة على وضع التصور الصحيح لأي أزمة، فإذا ما أردنا

اتخاذ قرار اقتصادي أو بناء خطة اقتصادية فلا يصح استدعاء أمراء المناطق ومنهم المتخصص في اللغة أو الرياضيات أو التربية أو الشريعة ولا علاقة لهم بعلم الاقتصاد، لأن تلك الخطة ستبوء بالفشل، بل المطلوب جمع عددٍ من الاقتصاديين المهرة تحت إطار وطني لا حزبي دون اعتبار الانتماء الحزبي، ويُطلب منهم وضع خطة مناسبة، وبعد عقد الجلسات واللقاءات وعصف الأذهان وتحليل الأسباب، ودراسة الرؤى والأفكار تخرج هذه النخبة بخطة ستكون بالتأكيد فعالة وناجحة، وبعد الانتهاء يُدفع لهم المال مقابل ذلك العمل، والأمر نفسه يحدث عند بناء خطة سياسية أو اجتماعية، وعند دراسة أي مشكلة كمشكلة الكهرباء والاقتصاد والبطالة والتوظيف.

لقد واجه الشعب الكثير من المعاناة بسبب سياسة الحركة في إدارة الحكومة، وليس يصح أن يُبرَّر ذلك بالحصار أو الانقسام أو جهود السلطة الفلسطينية في إفشال أي تقدم لحكومة غزة؛ لأنه لو قامت نخبة من السياسيين من ذوي الاختصاص والخبرة بوضع خطة سياسية فإنهم حتمًا سيأخذون بالحسبان تلك المعيقات ويبنون خطة تناسب ذلك.

إن الأزمات تستدعي تدخلًا عاجلًا واعيًا، لا بد من العمل دون توقف والتحرك في الاتجاه الصحيح، الأزمة متشعبة والخطر كبير، والتصدي له صعب لكنه ليس مستحيلًا، والموقف لا بد أن يكون بقدر الحدث،

وجرأة الخصوم من الجيد أن تقابلها جرأة ذكية من قادة الشعب وفصائل المقاومة من حيث اتخاذ قرارات مصيرية وطرح حلول استثنائية وتجاوز المألوف في التعامل مع الأزمات..

لماذا لا تمتلك الحركة القدرة أو الجرأة على مواجهة الأزمات وطرح حلول استثنائية؟ لماذا لا يُسمع في الاجتماعات إلا اتهام الآخر؟ ولا يوجد إلا تفكير طوباوي يقف عاجزًا عن وضع أي حل لأي أزمة، لماذا قبلت الحركة أن تقف في زاوية وتنظر في وجه خصمها صارخة أنت السبب؟ وليس بوسع الخصم إلا أن يتقدم أكثر وليس بوسعها إلا أن تصرخ أعلى، أما ترى الزوايا الأخرى التي قد تجعل الخصم يحتار في أسلوبها ومهارتها ويعترف بهزيمته، لا بد أن تخرج من اليوتوبية التي أفشلت الإخوان في مصر، وتكون واقعية أكثر، أن تنظر إلى الزوايا الأخرى التي فيها الفرص الأوفر لحل أي أزمة، الوقوف أمام الخصم والصراخ عليه لا يحل أي مشكلة مهما علا الصراخ، قد ينفع هذا لدى الحيوانات، أما الإنسان فلا يجدي معه ذلك.

يوم أن سقطت الدولة العباسية كثير من العلماء سارعوا إلى التسليم بالواقع وافترضوا أن القيامة قاب قوسين أو أدنى وأوكلوا مهمة الانتصار والعودة من جديد لخروج المهدي، كم كانوا مغفلين حينها، إذ كان هناك ثلة لا يفكرون مثلهم وأخذوا على عاتقهم إعادة الخلافة، لم

يحتج الأمر أكثر من سنتين لعودة شوكة الإسلام، ولم يحتج الأمر لا لخروج المهدي، ولا ليوم القيامة، كل ما يحتاجه ذلك التفكير السليم الواقعي، ومعرفة سنة الله في عباده من التدافع الدائم بين الحق والباطل.

إنه ليس من الجيد أن نتصور نحن الفلسطينيين أننا مركز البشرية، فهناك مليارات من البشر لا يعرفون أمرنا ولا يعنيهم شأننا، ويعيشون حياتهم ويمارسون طقوسهم سواء كنا موجودين أو عدمًا، وليس من الجيد أن نتخيل أن العالم سيكون رحيمًا وأن أرباب السلطة سيشفقون على حالنا، إن القوى العالمية لا تكترث بهلاك الملايين، ليست الإنسانية هي التي تحكم أفعالهم، إنهم يسيرون وفق أطماعهم، وينظرون إلينا على أننا خصوم، لا بد من إضعافنا، مستخدمين كل ما يحقق لهم ذلك الهدف، عندما تريد قوة عالمية أن تصل إلى مصالحها فهل سيمنعها ملايين الأبرياء؟ بالطبع هذا هراء، الملايين يستحقون الموت في ميزانهم، فقد شرَّدوا عشرين مليونًا في سوريا، وأكثر من ذلك في العراق وباكستان، وقتلوا الملايين في القرن العشرين في الحروب الأوروبية الدموية، فهل يجدون اليوم وخز ضمير مما صنعوا؟ لذا علينا أن ننظر إلى ذواتنا، ونعمل بذراعنا، ونسير وفق رؤيتنا.

ولا بد من المبادرة إلى جمع الخبراء والمختصين الاقتصاديين والسياسيين في ورش عمل مكثفة لدراسة الأزمة ووضع تصورات وحلول مناسبة للخروج منها أو تخفيف حدتها أو الالتفاف عليها، ومن الإجراءات التي قد تحد من الأزمة الاقتصادية والسياسية:

- وضع الحكومة يدها على الصادر والوارد.
- زيادة الضرائب على بعض السلع الكمالية دون المساس بالسلع الأساسية.
- تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة كالاتصالات وجوال ولو بقوة القانون والقضاء، وإن رفضت تلك الشركات فلا بد من رفع اليد الأمنية عنها وعدم الاستجابة لأي نداء من طرفها لقوات الأمن، وأخذ ميثاق عليهم في ذلك.
- تقليص النفقات الحكومية من نثريات ومصروفات تشغيلية إلى الحد الأدنى.
- الاستغناء عن المستهلك الحكومي، وبيعه في سوق مفتوح أو في مزاد علني.
- استبدال السيارات الحديثة والمركبات الفارهة بسيارات متواضعة وصالحة.
- افتتاح مشاريع شعبوية منافسة.

- حسم جزء بسيط من راتب كل موظف لإنقاذ الاقتصاد الغزي، هذا إذا كان الموظف يستلم راتبه كاملا.
- توعية الشعب بضرورة التكافل من أجل الخروج من الأزمة من خلال استغلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل، وأهم من ذلك توظيف منبر الجمعة بشكل منهجي ليخدم خطة الإنقاذ.
- الكف عن لوم الآخرين وتحميلهم مسؤولية الأزمة.
- الاهتمام بالسياحة الداخلية، وحث أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار فيها.
- دعم البحث العلمي للمساعدة في التعامل مع الأزمة.
- تكوين حلفاء جدد خارجيًا وحسن استغلال الحلفاء القدامى.
- استغلال أفراد من الحركة في الخارج للانخراط في مشاريع تدعم الاقتصاد الداخلي.
- مكافحة الفساد المالي بكل ألوانه قليلًا كان أو كثيرًا، واضحًا أو خفيًا.
- تغيير الصورة المتكونة لدى الشعب وأبناء الحركة عن قيادات العمل الحركي الذين يبدون في وادٍ والشعب في وادٍ آخر.
- استغلال الأيدي العاملة استغلالًا حسنًا، إن التضخم السكاني سيكون عبئًا كبيرًا على أي نظام سياسي ضعيف كما سيكون منحة عظيمة لنظام قوي يدرك قيمة الإنسان، الإنسان يعد مصدرًا من مصادر قوة النظام الثابتة، فهو الذي يصنع كل شيء يصنع المال والاقتصاد

والمجتمع والثقافة والتراث والتاريخ، فالاهتمام به وتوجيهه التوجيه الأمثل من أسباب قوة الأمة.

- كان على حكومة غزة أن تدعم القطاع الخاص بقوة، وأن تستثمر فيه، ولكن الحركة كأي حزب في بلادنا العربية حاولت أن تضع يدها على كل شيء، وفي كل شيء في مقاربة جلية للنظام الشمولي، بحجة أنها تخوض صراع هوية، وأن أي شيء لا تضع يدها عليه ستخسره، ليكسبه خصومها السياسيون، وليس الأمر كذلك، من الجيد أن تراقب الحكومة كل قطاعات العمل لكن دون أي تدخل أو محاصصة، ولا يكون التدخل إلا عند مخالفة القانون فحسب، ولا يلزم من منح الحريات والاقتصار على المراقبة من بعيد صعود الخصوم، إذ قد يكون الصعود للقطاع الخاص نفسه، وللعاملين فيه من الشعب، وللشعب كذلك، فالمنظومة الاقتصادية في قطاع غزة مترابطة إلى حد بعيد، فإذا ما وردت البضائع من خلال نفق واحد فسيتأثر كل السوق الغزي بذلك، وإذا ما صدرت إشاعة ما فالسوق الغزي كله سيتأثر بها، ولا يسلم من الضرر إلا الساسة والتجار الفاسدون فتراهم يركبون السيارات الفارهة، وينفذون المشاريع الخاصة ويشيدون المباني الخاصة دون مبالاة بشيء، ودون إحساس بالوضع القائم أو مراعاة لأحوال الناس، يستغلون حاجة الناس، كما يستغلون ما في أيديهم من سلطة.

- الحركة أساءت إدارة المال، واستثمرت في مشاريع استهلكت أكثر مما أنتجت، ومشاريع ذات إنتاج محدود، ومشاريع موسمية، ومشاريع سريعة التأثر بالوضع الاقتصادي في قطاع غزة، وذلك ناتج عن قلة الدراسة ونقص الخبرة من جهة، ومن جهة أخرى عن رؤية حزبية أكثر مما هي اقتصادية، لذا كانت النتيجة الإخفاق في الصعود بالاقتصاد الغزي.
- قد كان بمقدور الحركة في عصرها الذهبي أن تصك عملة داخلية خاصة بقطاع غزة، يتم التعامل بها في المعاملات التجارية المختلفة والخدمات المتعددة، وكان عليها لفعل ذلك أن تسعى للحصول على المال والذهب في الفترة التي نجحت فيها في تهريب كميات كبيرة من السلاح في ظل ثورات الربيع العربي، إن الحركة في هذه الفترة ركزت كل جهدها على التسليح العسكري مهملة في الوقت نفسه الجانب المدني، مخالفة شعارها الذي رفعته في دعايتها الانتخابية: يد تبني ويد تقاوم، من الواجب الاهتمام بالتسليح في ظل وجود الاحتلال، ومن الواجب كذلك الاهتمام بالجانب المدني في ظل وجود الحركة في الحكم، وقد بدا القصور في هذا الجانب بوضوح بعد انقلاب الجيش المصري على نتائج الانتخابات عام ٢٠١٤، حيث بدأت أزمة حكومة غزة بعد شهرين من الانقلاب، وهذا يدل على أن

الحكومة وقتها كانت تدار بالطريقة الدرويشية، إذ لم تستغل الفرص التي سنحت لها، وركنت إلى صعود محمد مرسى إلى الحكم.

- على الفصائل في ظل الأزمة السياسية أن تتبنى موقفًا جديًا صريحًا مما يجري، ينبغي تسمية الأشياء بمسمياتها ووصفها بما تستحق، والاعتراف لها بما يجدر بها، وعلينا أن نعمل وفقًا لذلك، فلقد تحولت السلطة الفلسطينية منذ ٢٠٠٧ بناءً على خطة الجنرال دايتون التي أقرتها الولايات المتحدة إلى ذراع أمني تابع لسلطة الاحتلال الصهيوني هدفه حماية المصالح الصهيونية وتنفيذ الإرادة الأمريكية في الأراضي التابعة للسلطة، لا بد من الخروج من تحت عباءة السلطة التي لا يرجى درها ولا يُخشى شرها، والعمل بمنأى عنها مهما كلف الأمر، والتخلي عن وهم منظمة التحرير التي دُق المسمار الأخير في نعشها منذ اتفاق أوسلو، إن منظمة التحرير شيء من التاريخ، لنكن واقعيين ونعمل وفق ما يلائم العصر، لا يهم كم من الأمجاد ظفرنا بها في الماضي إن كنا اليوم بلا أمجاد..
- من المجدي أن تعلن الفصائل غزة المنطقة الوحيدة المحررة من فلسطين وتدعو لإنشاء حكومة من المستقلين؛ لإنقاذ الوضع الإنساني فيها، هذه الحكومة تفتح أبوابها للجميع، على غرار حكومة لبنان دون تدخلها بملف المقاومة، وتقوم الحركة بدعم هذه الحكومة والوقوف معها كما تدعو الفصائل إلى التعاون معها، ولا بد من العمل

بمعزل عن السلطة الفلسطينية دون إعلان الانفصال عنها، فالعمل بمنأى عنها يختلف تماما عن الانفصال.

- بعد ذلك تُعلن الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال، وتطالب الفصائل رئيس السلطة محمود عباس بنقل مؤسسة السلطة إلى غزة باعتبارها المنطقة الوحيدة المحررة من الاحتلال، مع الإعلان عن الترحيب به كرئيس والاستعداد لاستقباله بما يليق برئيس، وإن لم يستجب إلى ذلك يبدأ العمل الوطني لبلورة مرحلة جديدة بشراكة الكل الفلسطيني بما في ذلك النخب المستقلة، والتركيز على حضور المستقلين بقوة في العمل السياسي.
- ستلوح في الأفق بعد ذلك أزمة اقتصادية جديدة وأزمة رواتب وغيرها من الأزمات التي سيكون تجاوزها ممكنًا بتمكين الكفاءات السياسية والاقتصادية من وضع الخطط اللازمة.
- يبدو من الجيد إذا استمر تأزم الوضع السياسي ولم ترغب الفصائل في العمل وفق الواقع ومواجهة الرئيس عباس أن تنسحب الحركة من المشهد السياسي محدثة بذلك فراغًا سياسيًا في قطاع غزة دون أن يصاحب ذلك تعطيل عمل مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية التي ستظل على رأس عملها وفق النظام المؤسسي المعتاد، وأن تقوم بإدارة الأزمات من خلال الفوضى المقصودة التي من خلالها تزداد فرص الحل، فيتم إحداث مشكلات سياسية واقتصادية وإثارة الغبار

حولها في الإعلام المحلي والدولي، ليشكل ذلك ضغطًا على المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية للتدخل بمبادرات للحل، بهذا تضع الحركة المجتمع الدولي أمام خيارات ثلاث: إلزام مؤسسة الرئاسة بتحمل مسئولياتها تجاه القطاع، المطالبة بإجراء انتخابات فلسطينية عاجلة، القبول بحكومة إنقاذ لا تشارك فيها الحركة، أما قضية الموظفين فليس من المناسب أن تتعنت الحركة في سبل حلها، حيث تُترك القضية للحكومة التي ستتولى إدارة القطاع، وليس مقبولًا تعطيل الحلول والتضحية بقطاع غزة لأجل التشبث بملف الموظفين، إن الأمواج عالية، ولا بد من أن يتحمل الجزء من أجل الكل، وإلا غرق الجميع، في أي دولة تتغير الحكومات ويبقى الموظفون على رأس عملهم، لا يحدث أن تأتي حكومة وتسرح الموظفين الذين عينتهم حكومة سابقة، إن الموظفين مسئولية الحكومة القائمة، وفي حال رفضت أي حكومة ستدير القطاع تحمل مسئولياتها تجاه الموظفين فهناك إجراءات قانونية ونقابية تضع الحكومة عند حدها.

- الذي يتصدر المشهد اليوم شخصيات محروقة عالميًا مصنفة على قوائم الإرهاب، لذا سيكون من الصعب عليها المناورة السياسية في المجتمع الدولي، فيجدر بالحركة أن تصدر مجموعة من القيادات التي لم تنخرط في أعمال جهادية ويعرف عنها الاعتدال لتقود العمل السياسي وفق ما تقتضيه المصلحة، وتظل تلك القيادات المصنفة

على قوائم الإرهاب على ما عُرف عنها فاعلة في الميدان العسكري والعمل المقاوم، من الجيد القبول بمثل هذا الإجراء، ليتسنى للحركة الخروج من عنق الزجاجة، كما عليها أن تتخلى عن الحكومة بكل ملفاتها، محدثة بذلك فراغا سياسيا، إن الحركة استطاعت أن تبنى قوة تغنيها عن الاستعانة بقوة أي حكومة في تنفيذ أعمالها، وأي حكومة آتية لن يكون باستطاعتها مواجهة الحركة أو الوقوف في وجهها ما استطاعت الحركة الحفاظ على مستوى قوتها العسكرية والشعبية، وتخلي الحركة عن الحكومة لا يعني أن البديل المناسب هو محمود عباس، إن البديل الصحيح هو الشعب، فلتترك الحركة للشعب أن يختار حكومته، لكن الشعب نفسه ليس بمقدوره أن يقرر مصير الحركة، إنه باستطاعة الحركة أن تكون قوة على الأرض دون أن تكون الواجهة السياسية للشعب خاصة أنها تتمسك بشعار زوال دولة الاحتلال وتتشبث بالمقاومة كحل أمثل لإزالة الاحتلال، وهذا يجعلها منبوذة عالميا، وما الذي يجبر الحركة على أن تُحشر في هذه الزاوية وبمقدورها الخروج بسهولة وتخطي الحواجز إلا أن تكون هناك مكاسب حزبية أو شخصية، إن مصلحة الحركة في أن تحمل على عاتقها مقاومة الاحتلال، وما جلبت الحكومة لها إلا المزيد من المتاعب والكثير من الأزمات ووضعتها في زاوية المساءلة وسلطت عليها الأضواء، ولقد جنت الحركة من الحكومة ما يكفي من أسباب

القوة ما يجعلها اليوم غير آبهة بالتخلي عنها، هناك الكثير من الحلول السياسية التي تحقق للحركة مكاسب أكثر من إصرارها على البقاء في الحكومة بحجة رعاية مصالح الناس، وإنه لجدير بالسياسيين أن يضعوا حلولا جدية استثنائية وأكثر فاعلية ورؤية تتسم بالانفتاح والعمق وتجاوز المألوف للخروج من الأزمة السياسية وما يتبعها من أزمات عدة.

إن انسحاب الحركة من المشهد السياسي يوازيه تعاظم قوة التنظيم وإعادة ترتيب الصف، وبلورة رؤية جديدة وسياسة أكثر وعيًا، وليس المطلوب استنساخ تجربة حزب الله في لبنان، وإنشاء حكومة ظل أكبر من القانون، لكن يمكن النظر إلى هذه التجربة والاستفادة من الجانب الإيجابي فيها من حيث الجمع بين العمل التنظيمي المسلح المرفوض دوليًا والسياسة المقبولة لدى المجتمع الدولي في دولة واحدة.

أسأل الله أن يجعل للشعب الفلسطيني مخرجا من الأزمات، وأن يبارك في جهاده ضد الاحتلال الصهيوني الأثيم، وأن يقر عينه بتحرير القدس الشريف..

يوسف حسن حجازي

غزة – فلسطين